دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام سببية:Toda Yamamoto (TYDL)

خالد بن جلول [1]

حمزة بعلي* [2]

أحمد بن خليفة [3]

1. مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة قالمة، (الجزائر)، bendjeloul.khaled@univ-guelma.dz
2. مخبر التنمية والحكم الراشد جامعة قالمة،(الجزائر)، baali.hamza@univ.guelma.dz
3. مخبر ادارة اعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة جامعة الوادي،(الجزائر)، benkhalifa-ahmed@univ.eloued.dz

استلم في: 2021-03-01 **قُبل في:** 2021-05-14 **نُشر في:** 2021-06-18

الملخص:

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة السببية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية (TYDL) لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2018، ولتحقيق هذه الهدف تم الحصول على بيانات سنوية لكل من متغير الانفتاح التجاري (Open) ومتغير النمو الاقتصادي (Cro)، وباتباع خطوات منهجية (TYDL) والتي تعتمد بالأساس على اختبار والد الموسع (MWALD)توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط تتجه من الانفتاح التجاري نحو النمو الاقتصادي وغياب العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس، من جهة أخرى خلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي للجزائر لا يستفيد كثيرا من الانفتاح التجاري في ظل وحدوية التصدير.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي ؛ انفتاح تجاري ؛ علاقة سببية طويلة أجل ؛ منهجية تودا ياماموتو.

رموز تصنيف JEL: F14; F43; O40; C32.

*: المؤلف المرسل.

The causal relationship between trade openness and economic growth of Algeria in the period 1990-2018 using causality Toda Yamamoto (TYDL)

Khaled bendjelloul [1]

Baali hamza [2*]

Ahmed benkhalifa [3]

1. Laboratoire de diversification et de digitalisation de l'économie algérienne, Guelma University, (Algeria), bendjeloul.khaled@univ-guelma.dz

2. Laboratoire d'Auto Développement et Bonne Gouvernance, Guelma University, (Algeria), baali.hamza@univ-guelma.dz

3. laboratoire de gestion d'entreprise économique durable, eloued University, (Algeria), benkhalife-ahmed@univ-eloued.dz

Received: 01/03/2021 **Accepted**: 14/05/2021 **Published**: 18/06/2021

Abstract:

The study aimed to test the long-term causal relationship between trade openness and economic growth using the TYDL methodology for the case of Algeria during the period 1990-2018, and to achieve this goal annual data were obtained for both the open trade (Open) variable and the economic growth variable (Cro), and by following Methodological steps (TYDL), which mainly depend on the test of the WALD of the enlarged (MWALD). The study found that there is a causal relationship in one direction only from the trade openness towards economic growth and the absence of the causal relationship in the opposite direction. On the other hand, the study concluded that the economic growth of Algeria does not it benefits greatly from trade openness in light of the unitary export.

Keywords : economic growth; Commercial openness; Long-term causal relationship; Toda Yamamoto approach..

JEL classification codes : F14; F43؛ O40؛ C32.

* : ***Corresponding author: bendjelloul khaled***

مقدمة:

تعتبر مسألة الانفتاح التجاري من أهم التوصيات التي وجهتها المؤسسات المالية الدولية للدول النامية الراغبة في تحسين مستوى معدل نموها الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر، ولقد تبنت الجزائر هذا النهج مع مطلع تسعينات القرن الماضي حيث ومن خلال الأزمات المالية التي واجهتها، وما خلفه انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 من أزمات على عديد الأصعدة أبرزها تدنى المداخيل ومحدودية القدرة على تحمل النفقات، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلى أدنى المستويات ومارفقه من تدهور في التنمية الاقتصادية والمستوى المعيشي للأفراد خاصة في ظل السياسة الاجتماعية الحمائية التي كانت تعتمدها الجزائر، جعل مسألة تحرير الاقتصاد أمر حتمي على السلطات والحكومات، ولعل أول خطوات هذا التحرير كان الانفتاح التجاري على العالم الخارجي وحرية تنقل السلع والخدمات، وينطوي الانفتاح التجاري على تفكيك جميع أشكال الهياكل التعريفية مثل رسوم الاستيراد والتصدير والحصص والتعريفات وغيرها من القيود على التدفق الحر للسلع والخدمات عبر البلدان، ولقد تم اتباع هذه السياسات منذ سنة 1994 في ظل برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف الصندوق النقد الدولي والذي حدد أهم هدف لذلك هو تعزيز النمو الاقتصادي والرفع من معدلاته، مؤكدا على دور التصدير في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وهذا في ظل محدودية القاعدة الانتاجية للجزائر واعتمادها الشبه المطلق على تصدير المحروقات كمواد أولية:

تحاول هذه الورقة لبحثية تحديد الإجابة الدقيقة والشاملة للسؤال الرئيس التالي:

هل توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية :

- هناك علاقة سببية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الاتجاهين بالنسبة للجزائر.

أهمية وهدف الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها بالنسبة للجزائر حيث يعد تحقيق نمو اقتصادي مستدام وسبل تحقيق ذلك من أهم الأهداف والمسائل التي تهتم لها السلطات والحكومات المتعاقبة، فضلا عن أهمية الانفتاح التجاري بالنسبة للجزائر وذلك من ناحية المداخيل حيث أن صادرات النفط هي مصدر الدخل الأكبر أهمية بالنسبة للجزائر وكذا من ناحية الواردات والتي تعتبر المصدر الأساسي للعديد من المواد الغذائية والصناعية في ظل محدودة القطاع الانتاجي في الجزائر.

أما عن هدف الدراسة فهي تهدف إلى إبراز شكل العلاقة واتجاهها بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام سببية **(TYDL).**

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة والتي ناقشت مسألة تأثير وعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وعلى عقود من الزمن غير أننا في مناقشتنا لهذه الدراسات السابقة سنركز على عرض الدراسات الحديثة والخاصة بالدول النامية والتي تم الاعتماد في إعدادها على أساليب القياس الاقتصادي ومن بين الدراسات التي اطلعنا عليها نجد مايلي:

- **دراسة Jamilah Idris(2016) وأخرون تحت عنوان:**

Trade Openness And Economic Growth: A Causality Test In Panel Perspective

حاولت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في 87 دولة مختارة والتي تشمل كل من منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والدول النامية لفترات 1977– 2011، تم استخدم مقياسين للانفتاح التجاري، وهما نسبة الانفتاح التجاري التي تحدد عادة بالصادرات مضاف اليها الواردات بالقيمة الاسمية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي)، والانفتاح التجاري الحقيقي الذي يتم تعريفه كمجموع الواردات والصادرات بالدولار الأمريكي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، تم إجراء دراسة تجريبية لتحديد العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو باستخدام طريقة تقدير بيانات اللوحة الديناميكية، أي الطريقة العامة للحظات (GMM)، وكشفت نتائج الدراسة التجريبية عن علاقة سببية ثنائية الاتجاه لكل من البلدان النامية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويؤكد الباحثون أن النتائج التي توصلوا إليها تتفق مع النظرية الداخلية القائلة بأن زيادة الانفتاح تؤدي إلى نمو أعلى، مما يؤدي إلى توسيع الانفتاح.

- **دراسة Eleanya. K (2013) وأخرون** والتي كانت بعنوان:

Trade Openness And Economic Growth: A Comparative Analysis Of The Pre And Post Structural Adjustment Programme (Sap) Periods In Nigeria

بحثت هذه الدراسة في العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في النيجر ولقد تم الاعتماد على المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الاستثمار والإنفاق الحكومي، وتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين وهما فترة قبل تطبيقSAP (1970-1985) وفترة بعد SAP (1986-2011)، وباستخدام مفهوم السببية حسب Engle-Granger لاختبار اتجاه السببية، أظهرت النتائج وجود سببية أحادية الاتجاه التي تتجه من النمو الاقتصادي إلى الانفتاح التجاري في فترة ما قبل SAP، في حين أن هناك سببية ثنائية الاتجاه تنتقل من النمو الاقتصادي إلى الانفتاح مع تأثير التغذية المرتدة في فترة ما بعد SAP، وأشارت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يسبب الانفتاح أكثر في فترة ما بعد SAP أي أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى فتح الاقتصاد أمام التجارة الدولية.

- **دراسة Faiza Umer (2014)**: وجاءت بعنوان:

Impact of Trade Openness on Economic Growth of Pakistan: An ARDL Approach

قامت الدراسة على اختبار فرضية وجود تأثير للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في باكستان وتم استخدام نهج التأخر الموزع على الانحدار الذاتي (ARDL) خلال الفترة 1960-2011. وأظهرت النتائج التجريبية بشكل عام أن حجم التجارة والاستثمار ورأس المال البشري لها تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، وكشفت النتائج كذلك أن تدابير تقييد التجارة لها تأثير سلبي وكبير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، علاوة على ذلك، أظهر النتائج أن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ليس واضحًا على المدى القصير تشير النتائج إلى أن الدول النامية مثل باكستان بحاجة إلى اعتبار سياسة الانفتاح التجاري خطة طويلة الأجل للبلاد.

- **دراسة بسطالي حداد ونوبيبات عبد القادر (2019)** والتي كان عنوانها:

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعةARDL

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعةARDL، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن هناك أثر ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري أهمها ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وخصوصا بعد الصدمات البترولية التي شهدتها الجزائر سنتي 2009و2014.

- **دراسة دليلة طالب (2015)** والتي كان عنوانها: **الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة** 1980-2013.

حاولت الدراسة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وتم التعبير عن الانفتاح التجاري بأربعة مؤشرات تمثلت في: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، معدل التبادل الدولي مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، وتم التعبير عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقتين هما طريقة المربعات الصغرة المصححة كليا، ونموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة من حيث الاختبار القياسي للعلاقة النظرية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، غير أننا حاولنا خلال هذه الدراسة الاختلاف عن الدراسات السابقة من حيث عزل اثر المتغيرات الأخرى والاكتفاء بالمتغيرين فقط محل الدراسة وهذا نظرا للأهمية التي تنص عليها النظريات الاقتصادية؛ للانفتاح التجاري وخاصة من ناحية التصدير كونه محرك للنمو الاقتصادي

مفاهيم نظرية حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

عموميات حول الانفتاح التجاري:

تعددت التعريفات والمفاهيم الخاصة بالانفتاح التجاري واستند كل تعريف إلى السياسة والأداة المستخدمة في تحقيق هذا الانفتاح التجاري ومن بين التعريفات نجد:

يعرفه (1990) kureger& bhagwati بأنه كل سياسة من شأنها تقليل التحيز نحو التصدير وتخفيض في علاوة تراخيص الاستيراد أو تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات مما يعمل على تشجيع استراتيجية الانفتاح (سداوي، 2019، صفحة 13).

ويتبنى صندوق النقد الدولي التعريف التالي للانفتاح على أنه عملية تحرير القطاع الخارجي أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج، وهذا التحرير يكون بدون شروط ولا أي قيود (حيدوشي، 2015، صفحة 356).

وهناك تعريف أخر يذكر بأن الانفتاح التجاري هو عبارة عن برنامج شامل لتحرير التجارة الخارجية متضمن العديد من الاجراءات المتعلقة أساسا بسياسة الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات وسياسة سعر الصرف وسياسة إدارة

الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (بسطالي و نويبات، 2020، صفحة 59).

وعليه فإن الانفتاح التجاري مفهوم واسع وشامل ينطلق بالأساس من تخفيض أو الغاء التعريفات الجمركية إلى القضاء التام على العوائق الاخرى للتجارة الخارجية والتي ليست من جنس التعريفة الجمركية، وهي تلك الاجراءات المتعلقة بالعمليات الجمركية وما تحتويه من بيروقراطية وعراقيل الحاصة بإجراءات الفحص والتفتيش.

ومن منطلق هذا المفهوم الواسع وتعدد السياسات الخاصة بعملية الانفتاح التجاري فإن الاقتصاديين يميزون بين نوعين من الانفتاح التجاري (طالب، 2015، صفحة 170):

- **الانفتاح التجاري السطحي:** يعمل هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كتعرفة الجمركية وهو أسلوب غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري؛
- **الانفتاح التجاري العميق:** ويقصد به إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الاشخاص، بالإضافة إلى إزالة كل العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك.

ويقاس مدى وقوة الانفتاح التجاري للدول بالاعتماد على العديد من المؤشرات منها مؤشر درجة الانفتاح التجاري ويبرز هذا المؤشر مدى أهمية التجارة الخارجية بشقيها صادرات والواردات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث يقاس بنسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي، كما يبين كذلك هذا المؤشر درجة انكشاف الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي ومدى ارتباطه به (طالب، 2015، صفحة 173).

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تعتمدها الدراسات في تحليل ودراسة حالة الانفتاح التجاري للدول بالرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت له، ومن بين المؤشرات التي تعتمد عليها أيضا نجد (سداوي، 2019، الصفحات 20-25) : مؤشر التركيز السلعي، مؤشر التركيز الجغرافي، الميل المتوسط للاستيراد، مؤشر التبادل الداخلي، وهناك مؤشرات خاصة بالانفتاح النسبي وهي: (مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية، معدل التعريفة غير موزون، معدل التعريفة الموزون).

بالإضافة إلى مؤشرات قياس الانفتاح حسب البواقي والمؤشر المزدوج sachs & warner والمؤشر المركب Edwzrds. وكل هذه مؤشرات تعمل على قياس درجة الانفتاح التجاري للدولة ما سواء من ناحية جزيئة أو كلية.

مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

اختلف الباحثون في مجال النمو الاقتصادي في تحديد مفهوم موحد وشامل له: فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (عطية، 2003، صفحة 11).

ونجد تعريفا أخر ينص على أن النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسة التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الانتاجية للمجتمع (العيسي و قطف، 2006، صفحة 43).

ويعرف **ملكوم ومايكل رومر** النمو الاقتصادي بأنه زيادة الانتاج من السلع والخدمات في أي دولة بأي شكل من الأشكال مما يتبعها زيادة في الناتج الوطني (رومر و جليز، 1995، صفحة 31).

أما **الاقتصادي كوزنتز** فيعرف النمو في كتابه النمو والهيكل الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي من الظواهر الكمية ويتحدد انطلاقا من الزيادة في عدد السكان والناتج الفردي (bénichi & mouschi, 1990, p. 44).

ويتحدث كل من **دومينيك سلفاتور** و**بوجين دوليور** على النمو الاقتصادي بأنه توسيع قدرة الاقتصاد على الانتاج خلال الزمن حيث أن هذا التوسع في الانتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال والتقدم التكنولوجي (سلفاتور و دولير، 2004، صفحة 115).

ومن خلال ماسبق نجد أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الناتجة عن الزيادة في الناتج الوطني ويحدث في المدى القصير وهذه الزيادة تكون بزيادة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والتقدم التكنولوجي ورأس المال، ومن خلال هذا يمكن الخروج بالنقاط التالية:

- حتى يتحقق نمو اقتصادي لابد أن يفوق نمو الناتج الوطني نمو السكان؛
- يحدث النمو الاقتصادي عن طريق زيادة النتاج الوطني الحقيقي وليس النقدي؛
- النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة، فزيادة الدخل نتيجة حدوث أمر مؤقت لا يعتبر نموا اقتصاديا.

التفسيرات النظرية لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي:

تضاربت الآراء حول مساهمة الانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي وتعددت الدراسات والنظريات، تتنبأ نظرية التجارة التقليدية بمكاسب النمو من الانفتاح على مستوى الدولة من خلال التخصص أو الاستثمار في الابتكار أو تحسين الإنتاجية أو تخصيص الموارد المعزز، وقد كان دور السياسة التجارية في التنمية الاقتصادية موضوعًا رئيسيًا للنقاش في أدبيات التنمية.

إن مفاهيم الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ويمكن إرجاع الانفتاح التجاري إلى المذهب التجاري، والاقتصاديين الكلاسيكيين ونظريات التجارة Heckscher-Ohlin؛ حيث كان التجاريين ينظرون إلى النشاط الاقتصادي على أنه لعبة محصلتها صفر، حيث يكون الربح الاقتصادي لبلد ما على حساب دولة أخرى، وشدد أصحاب هذه المذهب على ضرورة الحفاظ على فائض الصادرات مقارنة بالواردات، في حين أشار الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى أنه ليس من الممكن لدولة ما أن تستمر في الحفاظ على توازن إيجابي للتجارة الخارجية إلى أجل طويل. (Eleanya, 2013, p. 3)

ويؤكد كل من ريكادرو وأدم سميث على أن الانفتاح سيعزز من التخصص وبالتالي تتخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي لها مزايا وتصدير هذه السلع والخدمات، من ناحية أخرى ستستورد البلدان التي لا تتمتع بهذه المزايا من تلك البلدان وتتخصص في أنواع أخرى من السلع والخدمات، ونتيجة لذلك يتم تخصيص الموارد على النحو الأمثل، فحين نجد أن نظرية النمو الداخلي تشير إلى أن الدول النامية ستستفيد من انتقال التكنولوجيا المتطورة عبر سياسة الانفتاح التجاري هذه التكنولوجيا التي يمكن استغلالها في العلميات الانتاجية وبالتالي تحقق انتاجا كبيرا ينعكس بشكل مباشر على النمو الاقتصادي (Idris, Zulkornain , & Muzafar , 2016, pp. 282-283).

وتعتبر نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة المستمدة من نموذج سولو (1957) التغيير التكنولوجي أمرًا خارجيًا وتشير إلى أن السياسات التجارية لا تؤثر بالتالي على النمو الاقتصادي، ومع ذلك تفترض نظريات النمو الاقتصادي الجديدة

أن التغيير التكنولوجي هو متغير داخلي وأن السياسات التجارية يمكن دمجها مع تلك الموجودة في التجارة الدولية. (Zahonogo, 2016, p. 43).

يقدم كل من تريوس وباربوزا (2015) أدلة قوية على أن الانفتاح التجاري ليس المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي؛ حيث أن فوائد الانفتاح التجاري ليست تلقائية بل يجب أن ترافقها مجموعة من السياسات مثل التدابير الرامية إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ومناخ الاستثمار المواتي للانفتاح التجاري، ووجد كيم ولين (2009) أن الانفتاح التجاري يساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مع وجود تأثيرات متباينة وفقًا لمستوى التنمية الاقتصادية، ووجد هيرزر (2013) أن تأثير الانفتاح التجاري إيجابي بالنسبة للبلدان المتقدمة والسلبية للدول النامية، وعليه يؤكد أن تأثير تحرير التجارة على النمو يعتمد على مستوى الانفتاح المتبع، حيث يوجد حد للدخل أعلى من الانفتاح التجاري له آثار مفيدة على النمو الاقتصادي وأقل من ذلك تؤدي زيادة التجارة إلى عواقب ضارة(Zahonogo, 2016, p. 44) .

وقد وجدت بعض الدراسات التجريبية وجود سببية في اتجاهين بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع والتي تتميز ببنية تحتية مواتية لانفتاح التجارة الخارجية وقد يكون لديها المزيد من الموارد التي يمكن من خلالها زيادة تكلفة البحث عن المعلومات المرتبطة بالتجارة، أو قد تتمتع بسوق يتطلب الكثير من السلع المتداولة. وكشف كل من زيرين وأير (2013) عن وجود روابط سببية ثنائية الاتجاه إيجابية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي لبلدان مجموعة السبع، ولعل من بين أسباب النتائج غير الحاسمة في الأدبيات المتعلقة بربط التجارة والنمو حقيقة أن الدراسات المختلفة تستخدم وكلاء مختلفين للانفتاح التجاري وتعتمد على منهجيات مختلفة، وتشير معظم الدراسات التجريبية التي تستند إلى نماذج الانحدار إلى تأثير كبير للنمو التجاري على تعزيز النمو الاقتصادي، على الرغم من انتقادها بسبب ضعف جودة البيانات والتحكم غير الملائم في التقنيات. (Zahonogo, 2016, p. 44)

واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر:

تشير البيانات الاحصائية إلى أن معدل الانفتاح التجاري حقق أعلى معدل له سنة 2009 وذلك بقيمة 76% أما النمو الاقتصادي فكانت أعلى قيمة له سنة 2003 وذلك بتسجله معدل 7.2% أما أقل قيمة لكلا المؤشرين فقد سجلت سنة 1993 حيث سجلا كل منها 44%و(-2.1%) بالنسبة للانفتاح والنمو الاقتصادي على الترتيب، ولقد بلغ متوسط معدلات الانفتاح التجاري المسجلة خلال فترة الدراسة 1990-2018 قيمة 57% بانحراف معياري 9.3% أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فقدر متوسطه بـ 2.7% بانحراف معياري 2%.

تعتبر المرحلة مابعد سنة 1990 بداية تحرير التجارة الخارجية الجزائرية والتي جاءت بناء على توصيات الصندوق النقد الدولي في إطار اتباع برنامج التعديل الهيكلي (1998،1994) والذي رافقه التخلي التام عن النهج الاشتراكي واتباع سياسة اقتصاد السوق الأمر الذي عملت الجزائر من خلاله على اتباع جملة من الاجراءات على رأسها تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العام الخارجي، ومن جهة أخرى فإن فترة التسعينات كذلك تعتبر فترة الأزمات والمشاكل على جميع الأصعدة بالنسبة للجزائر والذي كان سببها الأساسي انهيار أسعار المحروقات وما رافقه من تدني المداخيل وتفاقم الأزمة الاجتماعية والأزمة الأمنية، كل ذلك انعكس بشكل سلبي على كل من معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

الشكل (1)

تطور معدلات النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

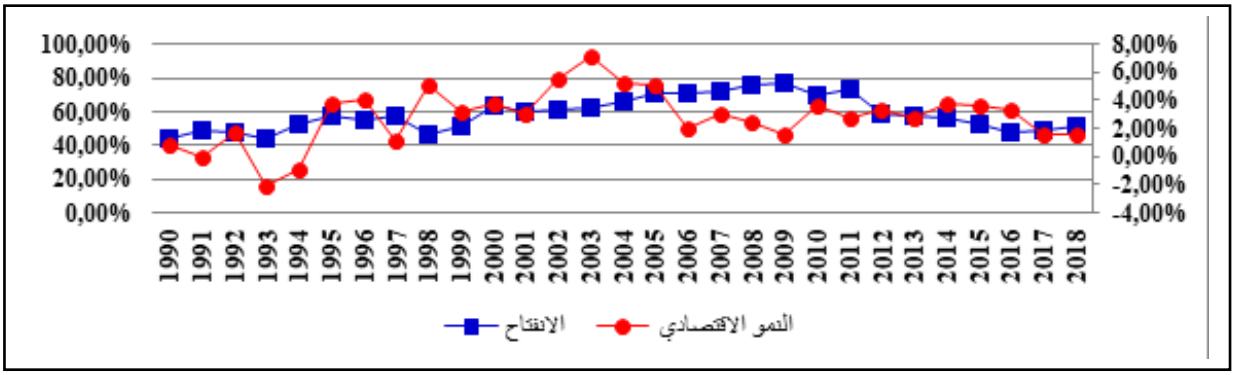

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الشكل (01) نلاحظ أن هناك تذبذب في كل من معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، إلا أنه يمكننا القول بأن معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر مقاسة بمعدل الانكشاف الاقتصادي (الصادرات+ الواردات /الانتاج المحلي الاجمالي) بلغت نسب معتبرة توضح مدى انفتاح الجزائر على العالم الخارجي فبعد أن كان معدل الانفتاح في حدود 44% في بداية فترة الدراسة ارتفاع إلى أكثر من 50% مع منتصف ونهاية التسعينات مع تسجيل تراجع في نسبته وذلك سنة 1998 والسبب في ذلك انخفاض حصيلة الصادرات ونظرا لكون الصادرات الجزائرية تهيمن عليها مداخيل المحروقات فالعامل الأساسي في انخفاضها هو تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة حيث بلغت سعر البرميل من البترول 12.3 دولار سنة 1998 وهذا بعد ما كان يساوي18.7 سنة 1997و20.3 سنة 1996، لتستمر بعد ذلك معدلات الانفتاح في الارتفاع حيث فاقت نسبة 70% وسجلت أعلى معدل لها سنة 2009 بقيمة 76.67% وهذا رغم انخفاض في حصيلة الصادرات والتي بلغت 3347636 مليون دينار بعد أن كانت تقدر بـ 5059019,7 مليون دينار سنة 2008 نتيجة الصدمة الخارجية التي تلقتها الجزائر جراء انهيار أسعار المحروقات حيث سجل سعر البرميل قيمة 62.25 دولار سنة 2009 بعد ما كان سعره يقارب 100دولار سنة 2008 (بوالكور و صوفان، 2017، صفحة 195) ويعود ارتفاع معدل الانفتاح التجاري إلى ارتفاع قيمة الواردات حيث قدرت قيمته سنة 2009 بـ 2854825,3 مليون دينار هذا من جهة ومن جهة أخرى انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي لهذه السنة متأثرا كذلك بتراجع أسعار المحروقات، غير أننا نسجل انخفاض لهذا المعدل بداية من سنة 2012 حتى نهاية الفترة حيث تراجع معدل الانفتاح التجاري إلى أقل من 60% واستمر في الانخفاض مسجلا نسبة 48.15% سنة 2016 و48.66% سنة 2017 لترتفع قليلا في السنة الموالية مسجلة نسبة 50.80%.

نفس الملاحظة نسجلها بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث كان معدل النمو الاقتصادي يعرف تذبذبا طوال الفترة 1990-2018 وهذه التذبذبات ناتجة بصفة أساسية ومباشرة عن تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فكل انخفاض في أسعار المحروقات سيقابله تراجع في معدلات النمو الاقتصادي حيث سجل قيمة 2.8% سنة 2008 وقيمة 1.6% سنة 2009 بعد أن كانت قيمة 3% سنة 2007 وهذا راجع لانهيار أسعار المحروقات والأزمة المالية العالمية خلال سنتي 2008-2009، إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يتعافي بعد هذه الأزمة وبقي يسجل معدلات منخفضة تتراوح مابين 3.8%و1.6% خلال نهاية فترة الدراسة وهذا لاستمرار تراجع أسعار المحروقات وتسجيلها قيم منخفضة.

وعليه يمكننا القول بأن هناك علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في أغلب فترات الدراسة ماعدا بعض السنوات والتي كانت هناك علاقة عكسية وسببها ارتفاع معدل الانفتاح التجاري بالرغم من انخفاض قيم الصادرات بسبب تراجع أسعار المحروقات وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الواردات، إن أسعار المحروقات هي المحرك الاساسي كل من معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

وكنتيجة عامة فإن الاقتصادي الجزائري اقتصاد منفتح على العالم الخارجي غير أن مكاسب هذا الانفتاح تبقى مرهونة وتعاني من التبعية شبه المطلقة لأسعار المحروقات التي لا يمكن للجزائر كمُصَدِر أن تتحكم فيها بل تتحكم فيها عوامل اقتصادية وسياسية وجغرافية خارجة عن نطاق الجزائر، ومنه فإن الأثر الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للجزائر يبقى رهين تقلبات أسعار المحروقات هذا في ظل تسجيل نسبة أقّل من 4% للصادرات خارج المحروقات، حيث سجلت متوسط قدره 1.21 مليار دولار خلال الفترة 1997–2017 منخفضة عن القيمة المسجلة في سنة 2017 والتي قدرت بـ 1.37 مليار دولار وتعتبر هذه القيمة قد تحسنت بعد أن كانت تسجل قيمة 0.53 مليار دولار سنة 2008، وهي مركزة بالأساس في ثلاث فئات من السلع تمثل 71% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات: الأسمدة المعدنية (32%) الأمونياك اللامائي (23%) السكر (16%) (بنكالجزائر، 2018، صفحة 42).

مفاهيم حول منهجية سببية TYDL:

تعتبر دراسة السببية وفق مفهوم غرنجر من أشهر اختبارات السببية وهي التي طورها Granger(1969)، إلا أنه ونظرا لبعض العيوب المحتملة وخاصة فيما تعلق بتحيز المواصفات والانحدار الزائف؛ حيث نجد من بين الشروط التي حددها Engel and Granger (1987) عند دراسة السببية وفقا لمفهومها أنه يمكن القول بأن المتغيرين XوY متكاملان إذا كان الجمع الخطي لهما ثابتًا حتي وأن كان كل متغير ليس ثابتًا دائمًا، وعليه فإنه في حالة أن هذين المتغيرين غير ثابتين ومتكاملين، فإن الاستدلال السببي لـ Granger سيكون غير صالح. ومن ناحية أخرى لا يمكن إجراء اختبار السببية العادية بين المتغيرات التي تم دمجها من نفس الترتيب I(1) حيث لا يتم دائمًا دمج المتغيرات من نفس الترتيب .(Okafor & ugwuegbe, 2016, p. 22)

ولتفادي هذا المشكل طور كل من Toda Yamamoto (1995) وبعده Dolado & Lutkepohl (1996) منهجا تجريبيا لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات وتحديد اتجاهها وذلك بالاعتماد على اختبارWald المعدل (MWALD) على قيود نموذج VAR(k)، (تمار، 2018، صفحة 261) وتتميز هذه الطريقة بأنها لا تشترط استقرار السلاسل الزمنية عند نفس المستوى مثل ماتشترطه سببية Granger حيث يمكن استخدامها في حالة درجات مختلفة لتكامل السلاسل الزمنية I(0), I(1), I(2)، (عياد، 2017، صفحة 268) كما لا تشترط هذه الطريقة وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، ولدراسة السببية بين السلاسل الزمنية باستخدام طريقة TYDL يتم اتباع الخطوات التالية:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد قيمة d_{max}:

يعتبر اختبار استقرار السلاسل الزمنية أمر مهم جدا وأول خطوة في أي دراسة قياسية وليس فقط في دراسة سببية حسب منهجية TYDL، ودراسة الاستقرارية هو عبارة عن دراسة وجود أو عدم وجود جذر الوحدة ضمن السلاسل

الزمنية ولتحقيق ذلك هناك عدة اختبارات مشهورة مثل KPSS , PP, ADF، كما تسمح هذه الخطوة بتحديد درجة التكامل القصوى d_{max} والتي تأخذ قيمة أكبر درجة استقرارية لسلاسل الزمنية والتي يعتمد على قيمتها في تقدير نموذج VAR (Okafor & ugwuegbe, 2016, p. 21).

تحديد درجة التأخير(k) المثلى لنموذج VAR :

يتم تقدير نموذج VAR عند مستويات السلاسل الزمنية بغض النظر عن درجة الاستقرارية المتحصل عليها في الخطوة السابقة، وبعد التقدير يتم تحديد درجة التأخير (التباطؤ) المثلي وذلك بالاعتماد على الدرجة المحققة لأقل قيمة للمعايير التالية: (AIC. SC. HQ. FPE)، (Dritsaki, 2017, p. 123) حيث تمثل درجة التأخير القيمة **k** التي سيعتمد عليها في تقدير نموذج VAR الخاص بدراسة علاقة السببية.

تقدير نموذج VAR(k+d_{max}) المعزز:

يتم خلال هذه الخطوة تقدير نموذج**VAR(k)** واختبار صلاحيته لتم الانتقال بعدها الى تقدير النموذج **VAR(k+d_{max})** المعزز وذلك على أساس **k** تمثل طول فترة التأخير الخاص بنموذج VAR**(k)** عند المستويات و**d_{max}** تمثل أكبر درجة فروق تستقر عندها متغيرات النموذج، مع العلم أن تقدير نموذج VAR المعزز في هذه المنهجية لا يشترط وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية باستخدام منهجية Johansen حيث يتم تقدير نموذج VAR بغض النظر عن نتيجة اختبار التكامل المشترك. **(Dritsaki, 2017, p. 123)**، وعليه فإن منهجية TYDL صالحة للمتغيرات المتكاملة وغير المتكاملة وذلك لكونها صالحة حتى في حالة اختلاف درجة استقرارية السلاسل الزمنية وهو الأمر الذي لايمكن توفر معه تكامل متزامن كما يشير إلى ذلك **Juselius (1990)**و**Johansen**و**Johansen (1991)** (Namini, 2017, p. 604)

ويتم تقدير النماذج التالية: (ناصور و دحماني ، 2015، صفحة 145)

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_{1i} y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+Dmax} \gamma_{1i} y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \theta_{1j} x_{t-j} + \sum_{j=k+1}^{k+Dmax} \delta_{1j} x_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots\dots (01)$$

$$x_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{k} \beta_{2i} y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+Dmax} \gamma_{2i} y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \theta_{2j} x_{t-j} + \sum_{j=k+1}^{k+Dmax} \delta_{2j} x_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots\dots\dots (02)$$

بعد تقدير النموذج لابد من التأكد من صلاحيته وخاصة من حيث استقراريته وذلك باستخدام اختبار الدائرة الأحادية وكذلك التأكد من خلوه من مشاكل التعدد الخطي، وعدم تجانس التباين والارتباط الخطي بالاعتماد على الاختبارات المعروفة في تحديد ذلك.

اختبار العلاقة السببية TYDL

يتم اختبار الفرضيات التالية: (سبكي و بلمقدم ، 2019، صفحة 304)

H_0: y_t لا يسبب x_t إذا كان $\gamma_{2i} = 0$

H_0: x_t لا يسبب y_t إذا كان $\delta_{1j} = 0$

ويستخدم لاتخاذ القرار فيما يخص قبول أو رفض الفرضية السابقة على اختبار **Wald Test** المعدل **(MWALD)** والذي يعتمد على أساسا احصائية χ^2 بدرجة حرية **k**.

النمذجة القياسية للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري:

متغيرات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على بيانات سنوية للفترة 1990-2018 تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) للمتغيرات الدراسة هما:

- **النمو الاقتصادي (CRO):** معبرا عنه كنسبة مئوية لتغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وبعتبر متغير داخلي
- **الانفتاح التجاري (OPEN):** تم الاعتماد على معدل الانكشاف الاقتصادي الأكثر استخداما في الدراسات والتحليلات، وتم اعتماده كمتغير خارجي.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (1) نجد أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة واعتمادا على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) غير مستقرة عند المستوى أي أنها تحتوى على جدر الوحدة، وذلك لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 وهذا أمر متوقع لمثل هذه السلاسل الزمنية الكلية والتي تتميز دائما بعدم الاستقرارية في المستوى، فحين نجد أن السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة في الفرق الأول وذلك لأن مستوى المعنوية ظهر بأنه يساوي القيم (0.00) بالنسبة لكل من Cro , Open وهو بذلك أقل من 0.05.

وعليه فإن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى إلا أنها تصبح مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى، منه فإن قيمة d_{max} والتي تمثل قيمة أكبر درجة استقرارية ستكون تساوي (1).

الجدول (1)

ملخص نتائج اختبار ADF لدراسة استقرارية المتغيرات

المتغيرات	عند المستوى			الفرق الأول			القـــرار
	درجة التأخير	قيمة ستودنت	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة ستودنت	الاحتمال	
cro	0	−2.96	0.158	0	−7.86	0.00	**مستقرة عند الفرق الأول**
open	0	−2.34	0.397	0	−7.90	0.00	**مستقرة عند الفرق الأول**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.10

تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR (فترات الابطاء):

تعتبر هذه المرحلة مهمة وهي تحديد عدد التأخيرات المناسبة لتقدير نموذج VAR، وبالاعتماد على عدد من المعايير والمتمثلة في:, Akaike, Schwarz, Hannan-Quinn, Final prediction error والتي نتائجها موضحة في الجدول (2) حيث نجد أن كل المعايير قد اختارت درجة التأخير فترة واحدة، (Lag=1) من أصل ستة تأخيرات ممكنة؛ وبالتالي فإن قيمة k =1.

الجدول (2)

نتائج اختبار تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	88.32724	NA	1.88e-06	-7.506717	-7.407978	-7.481884
1	**94.68903**	**11.06397***	**1.54e-06***	**-7.712089***	**-7.415873***	**-7.637592***
2	97.13109	3.822363	1.78e-06	-7.576617	-7.082923	-7.452454
3	97.93629	1.120275	2.41e-06	-7.298808	-6.607637	-7.124980
4	102.1426	5.120704	2.49e-06	-7.316746	-6.428099	-7.093254
5	104.7742	2.746043	3.04e-06	-7.197757	-6.111632	-6.924600
6	105.6073	0.724410	4.56e-06	-6.922372	-5.638770	-6.599550
* indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

تقدير نموذج VAR واختبار صلاحيته:

بعد تقدير نموذج VAR(1) واختبار صلاحيته يتم الانتقال إلى نموذج VAR (k+ d_{max}) وبمأن $d_{max}=1$ و $k=1$ فانه تم تقدير نموذج VAR(2) وفق المعادلات التالية:

$$cor_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{1} \beta_{1i} cor_{t-i} + \sum_{i=2}^{2} \gamma_{1i} cor_{t-i} + \sum_{j=1}^{1} \theta_{1j} open_{t-j} + \sum_{j=2}^{2} \delta_{1j} opn_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots\dots (01)$$

$$open_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{1} \beta_{2i} cor_{t-i} + \sum_{i=2}^{2} \gamma_{2i} cor + \sum_{j=1}^{1} \theta_{2j} open_{t-j} + \sum_{j=2}^{2} \delta_{2j} open_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots\dots\dots (02)$$

ويوضح الشكل (2) نتائج اختبار استقرارية النموذج المقدر حيث يمكننا الحكم باستقرارية النموذج المقدر وذلك لأن مقلوب الجذور الأحادية تقع كلها داخل الدائرة، وكذلك نجد أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الخطي وذلك مايشير إليه اختبار LM Test المبينة نتائجه في الملحق (1) حيث نجد أن مستوى المعنوية أكبر من القيمة 0.05.

الشكل (2)

اختبار استقرارية نموذج VAR(2) المقدر استخدام اختبار الدائرة الأحادية لمقلوب الجدور الأحادية

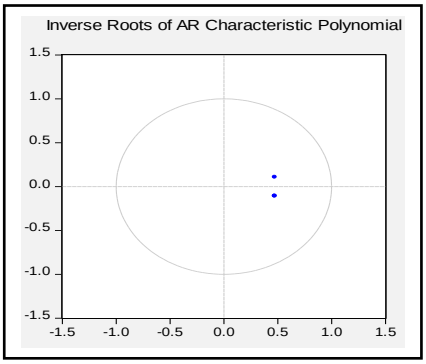

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

اختبار اتجاه العلاقة السببية وفق منهجية (TYDL):

تشير نتائج الجدول (3) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وفق منهجية تودا ياماموتو حيث نلاحظ مايلي:

- نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو الانفتاح التجاري وذلك لان القيمة لاحتمال المحسوب والذي يساوي 0.741 أكبر من القيمة 0.05؛
- نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من الانفتاح التجاري نحو النمو الاقتصادي وذلك عند مستوى معنوية 0.05 وذلك لأن مستوى الاحتمال المحسوب أقل من 0.05.

الجدول (3)

نتائج اختبار العلاقة السببية وفق منهجية tydl

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CRO	0.108488	1	0.7419
All	0.108488	1	0.7419
Dependent variable: CRO			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
OPEN	3.569464	1	0.0482
All	3.569464	1	0.0482

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في ظل غياب العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس، أي أن تغييرات الانفتاح التجاري تسبق تغيرات معدلات النمو الاقتصادي أو بتعريف أخرى أن متغير الانفتاح التجاري يتضمن معلومات وتفسيرات لتغيرات معدلات النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة نلاحظ أنها متفقة إلى درجة كبيرة مع ما تنص عليه النظريات التجارية والتي تعتبر الانفتاح التجاري محرك أساسي للنمو الاقتصادي ومن جهة أخرى فهي متفقة كذلك مع ماتوصلنا إليه من خلال الدراسة التحليلية لمعدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018 ومحاولة الربط بين تغيرات المعدلين حيث وجد أن تغيرات أسعار المحروقات هي السبب الرئيسي الذي تربط بين تغيرات معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، في ظل استحواذ مداخيل المحروقات على أكثر من 95% من مداخيل الجزائر والتي تؤثر على معدل الانفتاح التجاري في أول الأمر ثم تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، هذا الأمر الذي يجعل من تغييرات معدلات الانفتاح التجاري تسبق تغييرات معدلات النمو الاقتصادي.

أما عن غيات العلاقة السببية المتجهة من النمو الاقتصادي إلى الانفتاح التجاري فهو أمر منطقي جدا بالنسبة للدول الريعية التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل مع أن هذه النتيجة تخالف فرضية الدراسة وتنفيها، إلا أننا وبالنظر إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل عدم توجيهه إلى توسيع القاعدة الانتاجية وإلى احلال الواردات والتخفيض من فاتورتها التي تعرف ارتفاعا شديدا من سنة إلى أخرى في ظل غزو المنتجات الأجنبية والمستورة للأسواق الجزائرية،

هذا الأمر الذي يجعل من النمو الاقتصادي بعيد كل البعد عن التأثير على معدلات الانفتاح التجاري أو حتى تفسير تغيراته، حيث وكما بينت الدراسة التحليلية حتى في حالة انخفاض أسعار المحروقات والتي تقابلها وبشكل مباشرة وسريع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فإننا وجدنا ارتفاع في معدلات الانفتاح التجاري والذي كان سببه بالأساس الزيادة في قيمة الواردات والتي عوضت النقص في حصيلة الصادرات.

الخاتمة:

الجزائر كبلد مُصدر للمحروقات وتعتمد جل مداخيلها على عوائد تصدير هذه المادة الأولية بالإضافة إلى عملية الاستيراد الواسعة التي تنتهجها في ظل غياب لسياسة احلال الواردات جعل منها دولة منفتحة على العالم الخارجي بدرجة كبيرة، هذا الانفتاح الذي قامت الدراسة باختبار علاقته وارتباطه بتحقيق معدلات نمو اقتصادي في الجزائر حيث بينت الدراسة بأن ما تشير إليه الدراسات من أن الانفتاح التجاري والمبنى على التصدير يعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي هو صحيح وتوافق مع حالة الجزائر حيث وجدنا علاقة سببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، غير أن هذه العلاقة هشة جدا وهذا راجع بالأساس لاعتماد المؤشرين على أسعار المحروقات وأن كل تقلبات في هذه الاخيرة ستنعكس سلبا وبشكل مباشر على وجود وأهمية العلاقة بين كلا المؤشرين، أما عن اتجاه العكسي للعلاقة فهو غير متوفرة لحالة الجزائر فقد أظهرت النتائج غياب العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري الأمر الذي فسرناه بأن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يسهم في توسيع قائمة المواد المصدرة وذلك راجع إلى عدم توجيه هذا النمو للتوسع القاعدة الإنتاجية وتنويعها وتوجيهيها إلى تنويع الصادرات، بالإضافة إلى أن عدم وجود هذه العلاقة السببية مرده كذلك لارتفاع فاتورة الواردات والتي تعمل كذلك على زيادة في معدلات الانفتاح التجاري غير أنها لها أثر سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

من خلال ماسبق يمكننا الحكم بخطأ فرضية الدراسة والتي نصت على وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري أي أن كلا المتغيرين يملكون معلومات تفسر تغيرات المتغير الأخر، وهذا الأمر الذي توصلنا إلى خطأه من ناحية اتجاه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الانفتاح التجاري حيث وجدنا غياب تام لهذه العلاقة، هذا في ظل ثبوت وجود علاقة سببية تتجه من الانفتاح التجاري نحو النمو الاقتصادي وأن تغيرات الانفتاح التجاري تسبق تغيرات النمو الاقتصادي.

ومن خلال دراساتها هذه يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- التصدير أهم أوجه الانفتاح التجاري وهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لدى لابد من تنمية الصادرات وتنويعها للمحافظة على الاثر الايجابي للانفتاح على النمو الاقتصادي؛
- للاستفادة من المزايا التي يمنحها الانفتاح التجاري لابد من تنويع قائمة المواد المصدرة والابتعاد عن وحداوية التصدير وهيمنة قطاع المحروقات؛
- الاهتمام اكثر وبجدية بالمنتجات التي تتمتع بها الجزائر بميزة نسبية الأمر الذي يمكن من خلاله خلق ثروة بعيدة عن تصدير البترول؛
- توجيه عوائد النمو الاقتصادي والزيادات في النتاج المحلي الاجمالي للتنويع القاعدة الانتاجية حتى تكون هناك استجابة لحالة الانفتاح التجاري مقابل تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

الملاحق:

الملحق (01)

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام اختبار LM Test

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.279702	4	0.8648	0.316893	(4, 38.0)	0.8649
2	4.751350	4	0.3138	1.230834	(4, 38.0)	0.3141
3	5.109463	4	0.2762	1.329823	(4, 38.0)	0.2766
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.279702	4	0.8648	0.316893	(4, 38.0)	0.8649
2	8.451197	8	0.3907	1.090556	(8, 34.0)	0.3933
3	11.36368	12	0.4980	0.958957	(12, 30.0)	0.5063

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. أمين تمار. (2018). اختبارسببية toda-yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة(1990-2016). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 251-266.

2. بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.

3. حداد بسطالي، وعبد القادر نويبات. (2020). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ardl. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 55-74.

4. دليلة طالب. (2015). الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013. أطروحة دكتوراه. جامعة بو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.

5. دومنيك سلفاتور، وودجين دولير. (2004). الاقتصاد الكلي. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

6. عاشور حيدوشي. (2015). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2014. مجلة معارف، 353-368.

7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2003). اتجاهات حديثة في التنمية. مصر: الدار الجامعية.

8. عبد القادر ناصور، ومحمد دريوش دحماني. (2015). العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنموالاقتصادي: أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام اختبار سببية جرانجرواختبار تودا ياماموتو. مجلة العلوم الاقتصادية، 134-149.

9. مايل رومر، وملكوم جليز. (1995). اقتصاديات التنمية. الرياض: دار المريخ.

10. نزار سعد الدين العيسي، وسليمان قطف. (2006). الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات. عمان: دار الحامد.

11. نور الدين بوالكور، والعيد صوفان. (2017). أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 182-203.

12. نورة سداوي. (2019). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة 1980-2014. أطروحة دكتوراه. جامعة وهران 2، الجزائر.

13. هيشام عياد. (2017). العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 261-274.

14. وفاء سبكي، ومصطفى بلمقدم. (2019). اختبار سببية Toda-Yamamotoبين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016). مجلة الإستراتيجية والتنمية، 293-314.

المراجع العربية باللغة الانجليزية

1. Amin, temar. (2018). Causal test toda- yamamoto between the budget deficit and trade balance in Algeria For the period (1990-2016). journal of financial, accounting and managerial studies, p p 251-266.

2. Bank of Algeria. (2018). Annual Report 2017 Economic and Monetary Development of Algeria. Algeria: Bank of Algeria.

3. Haddad, Bestali . abdelkader, Nouibat. (2020), The impact of trade openness on the economic growth in Algeria during the period 1990-2018 A standard study using ARDL, Dirassat Journal economic issue, 55-74.

4. Dalila, Taleb. (2015). Trade openness and its impact on economic growth in Algeria, a standard study for the period 1980-2013. PhD thesis, University of Abou Bakr Belkaid Tlemcen, Algeria.

5. Achour, hiadouchi. (2015). the impact of trade openness on the economic growth in algeria a standard study during the period 1990-2014, Journal of mâaref, 353-368.

6. Dominique, Salvatore. Wedjean, Dowler. (2004). Macroeconomic. Egypt: International House for Cultural Investments.

7. Abdkader, nasour. Mehamed dehmani, deryouch. (2015). Causality Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence from Algeria using Granger causality test and Toda Yamamoto test, Journal of Economic Sciences, p p 134-149.

8. Mail, roumer. Malkoum, djlis. (2015). Development economics. Riyad, house elmerikh.

9. Abdul Qader Mohammed Abdul Qader, Attia. (2003). Recent trends in development, Egypt: University House.

10. Nezar saad dien, elabesi. Souliman, ketef. (2006). Macroeconomics principles and applications, amaan, house elhaamed.

11. Nourdine, boualkour. Elid, soufan. (2017). The impact of oil price fluctuations on government spending in Algeria during the period 1980-2016, namaa economy and trade journal, p p 182-203.

12. Noura, sedaoui.(2019). The impact of trade openness on economic growth, a standard study for the period 1980-2014, PhD thesis, University of Oran, Algeria.

13. Hichem, ayyad.(2017). testing the causal relatiothip between poverty growth and inequality: using a Toda- Yamamoto approach. Journal of Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research & Studies, p p261-274.

14. Ouafa, sebki. Mestafa, belmkadem. (2019). Toda-Yamamoto causality test between education and economic growth in Algeria during the period (1980-2016), Journal of strategy and development, p p293-314.

المراجع بالغة الأجنبية:

1. Dritsaki, c. (2017). Toda-yamamoto causality test between inflation and nominal interest rates: evidence from three countries of europe. International journal of economics and financia, 120-129.

2. Jamilah idris ،yusop zulkornainو،shah habibullah muzafar. .(2016) Trade openness and economic growth: a causality test in panel perspective .International journal of business and society.290-281 ،

3. K eleanya .(2013) .Trade openness and economic growth: a comparative analysis of the pre and post structural adjustment programme (sap) periods in nigeria .Asian journal of business and economics.12-1 ،

4. Namini, s. S. (2017). Granger causality between exchange rate and stock price: a toda yamamoto approach. International journal of economics and financial, 603-607.

5. Okafor, g., & ugwuegbe, s. (2016). Foreign capital inflows and nigerian economic growth nexus: a toda yamamoto approachi. European journal of accounting, auditing and finance research, 16-26.

6. Pam zahonogo .(2016) .Trade and economic growth in developingcountries: evidence from sub-saharan africa .Journal of african trade.56-41 ،

7. Régis bénichiو،marc mouschi .(1990) .La croissance aux xix éme et xx éme siécles .Paris : édition marketing.